

إفاضة العوائد

[141] [التى لا يجب فيها الاحتياط اتفاقا . ولكنه مخدوش بعدم ثبوت الاتفاق على البراءة ، حتى في مثل هذه الشبهة ، كيف ؟ والخصم يستدل على دعواه بوجوب دفع المفسدة المحتملة . والمتيقن من مورد الاتفاق إنما هو الشبهات التى لم يكن كشفها وظيفه الشارع ، مثل كون هذا المايع بولا أو خمرا ونحو ذلك فالعمدة في الجواب ما ذكرنا فلا تغفل (65) . (الامر الثاني) أن الامور التى يمكن أن تكون بيانا وحجة على العقاب - بزعم الخصم - الآيات والاخبار . أما الآيات فهي على صنفين . (احدهما) ما دل على النهى عن القول بغير العلم . والجواب عنه واضح ، لانا لا نقول بأن الواقعة المشكوكة محكومة بالحلية في نفس الامر ، حتى يكون قولا بغير علم ، بل نقول بان اتيان محتمل الحرمة بعد الفحص عن الدليل لا يوجب عقابا ، وكذا ترك محتمل الوجوب . وهذا ليس قولا بغير علم ، بل هو مقتضى حكم العقل بقبح العقاب من دون بيان . (ثانيهما) - ما دل بظاهره على لزوم الاحتياط والتورع والاتقاء ، (65) لا يخفى أن ما ذكره - دام ظله - في الجواب لا يثمر إلا لنفي حكم العقل بوجوب دفع الضرر المظنون ، ليكشف منه حكم الشرع بقاعدة الملازمة ، حيث أنكر كون الجبليات والفطريات حكم العقل ، كما في فطريات الحيوانات . وأما ذلك فلا ينفي حكم الشرع ، تعبدا بحرمة مخالفة تلك الجيلة ، إذا ورد عليه دليل آخر غير ما ادعى من العقل ، كما ان عد إهلاك الانسان نفسه من الجبليات . ولكن مع ذلك ورد من الشارع حرمة بالاجماع والكتاب والسنة ، فيمكن أن يكون الاضرار ايضا كذلك ، حيث أنه لا اشكال في حرمة الاضرار على النفس أو المال أو العرض إذا لم يكن مما يتسامح ويتحمل عادة بالاجماع أو بلا ضرر ، فليس الجواب =
